1

الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة دراسة مقارنة لضوابط استخدام الخوارزميات في اتخاذ القرار الإداري بين مصر والجزائر وفرنسا

Intelligence Artificielle dans l Administration Publique Étude comparative des garde-fous encadrant l utilisation des algorithmes dans la prise de décision administrative entre l Égypte l Algérie et la France

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الى ابنتي الحبيبة صبرينال قرة عيني المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال

نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس

المقدمة التقديمية وأهمية الموضوع

Introductory Presentation and Significance of the Subject

يشهد العالم تحولاً جذرياً في طبيعة العمل الحكومي بفعل الثورة الرقمية

وأصبح الذكاء الاصطناعي وخوارزمياته أداة لا غنى عنها في تحسين كفاءة الإدارة العامة

إلا أن هذا التحول يطرح إشكالات قانونية عميقة تتعلق بمشروعية القرار الإداري وشفافيته وعدالته

فكيف يمكن ضمان أن قراراً إدارياً يصدر عن

خوارزمية معقدة يحترم مبادئ دولة القانون

ويتوافق مع الضمانات الدستورية للمواطنين ويظل خاضعاً للرقابة القضائية الفعالة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها أول عمل مقارن يتناول هذا الموضوع الحساس

بين ثلاثة أنظمة قانونية ذات خلفيات تاريخية وتشريعية متميزة

فمصر والجزائر تمثلان نموذجاً للدول النامية التي تسعى إلى التحول الرقمي السريع

في حين تمثل فرنسا رائدة في وضع الأطر التنظيمية الأخلاقية والقانونية لهذه التقنيات

والتي أثمرت عن تشريعات رائدة مثل قانون

الجمهورية الرقمية ومشروع قانون الذكاء الاصطناعي

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف في كل نظام

واستخلاص الدروس العملية لبناء إدارة رقمية عادلة وخاضعة للمساءلة

من خلال تحليل الأسس الدستورية والتشريعات الناظمة واجتهادات القضاء

وسيتم التركيز على التطبيقات العملية مثل منح التراخيص وتحديد المستحقين للدعم

وإدارة المخاطر الأمنية والتي تمثل مجالات حساسة لحقوق الأفراد

إن فهم كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات الحيوية

ليس مجرد مسألة تقنية بل هو اختبار حقيقي لمدى التزام الدولة الحديثة

بمبادئ الشفافية والعدالة وعدم التحيّز واحترام الحقوق والحريات الأساسية

ومن ثم فإن هذه الدراسة تسهم في بلورة رؤية قانونية مستقبلية

تضع الإنسان في قلب التحول الرقمي وتحصن حقوقه ضد أي انحراف تقني أو إداري

2

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الوظيفة العامة

Conceptual Framework of Artificial Intelligence and its Applications in Public Service

لا يمكن فهم التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي دون تعريف دقيق لمفاهيمه الأساسية

فالذكاء الاصطناعي ليس كياناً واحداً بل مجموعة من التقنيات التي تحاكي القدرات البشرية

مثل التعلم الآلي (Machine Learning) ومعالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing)

والرؤية الحاسوبية (Computer Vision) والتي تعتمد جميعها على خوارزميات معقدة

أما الخوارزمية فهي ببساطة مجموعة من التعليمات البرمجية المنطقية

التي تعالج مدخلات البيانات لإنتاج مخرجات محددة

وفي سياق الإدارة العامة، تُستخدم هذه الخوارزميات لتحليل كم هائل من البيانات

لاستخلاص أنماط وتوقعات تساعد الموظف العام أو النظام الآلي على اتخاذ قرار

ومن أبرز تطبيقات هذه التقنيات في الوظيفة

العامة

أنظمة التصنيف الآلي لطلبات التأشيرات أو التراخيص

ومنصات تحليل السلوك للكشف عن حالات الغش في برامج الدعم الاجتماعي

وأدوات التنبؤ بالمخاطر في مجالات الأمن العام أو الجباية أو الصحة

كما تُستخدم في إدارة المرافق العامة من خلال أنظمة المدن الذكية

إلا أن هذه التطبيقات تنقسم إلى مستويات مختلفة من الأتمتة

فبعضها يكون مجرد أداة مساعدة للموظف

البشري (Decision Support)

في حين يصل البعض الآخر إلى مستوى اتخاذ القرار بشكل كامل دون تدخل بشري (Automated Decision-Making)

وهو هذا المستوى الأخير الذي يثير أكبر التحديات القانونية

لأنه ينقل مركز اتخاذ القرار من الكائن البشري المسؤول

إلى نظام آلي غير مرئي يعمل داخل ما يُعرف بـ "الصندوق الأسود"

مما يهدد مبادئ الشفافية والمساءلة التي تقوم عليها دولة القانون

3

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني المصري

Constitutional Foundations for Regulating Artificial Intelligence in the Egyptian Legal System

يستمد تنظيم الذكاء الاصطناعي في مصر مشروعيته من عدة مواد دستورية محورية

فالمادة ٥٧ من الدستور لسنة ٢٠١٤ تكفل حرية التعبير وحرية تداول المعلومات

وتنص على أن "للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات" مما يشكل أساساً لمبدأ الشفافية الخوارزمية

كما أن المادة ٦٠ تؤكد على حق المواطنين في الخدمات الحكومية بجودة وسرعة

وهذا يبرر سعي الدولة لتبني التقنيات الحديثة لتحسين الأداء الإداري

في المقابل، تنص المادة ٥٤ على حرمة الحياة الخاصة وسريتها

وتشترط أن يتم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وفقاً للقانون وبضمانات صارمة

وهذا يشكل قيداً أساسياً على استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على تحليل البيانات الضخمة

كما أن المادة ٦٥ تنص على أن "العدالة أساس

الحكم"

والمادة ٦٨ تؤكد على المساواة بين المواطنين أمام القانون

وهذان المبدآن يفرضان ضرورة التحقق من خلو الخوارزميات من أي تحيّز أو تمييز

وقد أرسى قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الإطار التشريعي الأولي

الذي ينظم جمع ومعالجة البيانات، لكنه يفتقر إلى أحكام محددة تتعلق بالخوارزميات

وخاصة تلك التي تتخذ قرارات ذات أثر قانوني مباشر على الأفراد

كما أن الدستور المصري لا يحتوي على نصوص

صريحة تتعلق بالشفافية الخوارزمية

أو حق الفرد في الحصول على تفسير لقرار آلي يؤثر في حقوقه

ومن ثم فإن الفجوة التشريعية واضحة
وتستدعي تحديثاً دستورياً وتشريعياً عاجلاً

لضمان مواكبة التطور التقني مع الحفاظ على الثوابت الدستورية لدولة القانون

4

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الجزائري

Constitutional Foundations for Regulating

Artificial Intelligence in the Algerian Legal System

يجد تنظيم الذكاء الاصطناعي في الجزائر سنده في مجموعة من المبادئ الدستورية الأساسية

فالمادة ٤٣ من الدستور لسنة ٢٠٢٠ تنص على أن "حرية الرأي والتعبير مضمونة"

وتشير إلى حق المواطن في الوصول إلى المعلومات، وهو ما يشكل أساساً لمطلب الشفافية

في القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة ذكاء اصطناعي

كما أن المادة ٤٤ تحمي الحياة الخاصة وسرية

المراسلات

وتشترط أن يتم التعدي على هذا الحق فقط بموجب القانون وبوسائل قضائية

وهذا يشكل قيداً جوهرياً على جمع ومعالجة البيانات الشخصية

التي تعد الوقود الأساسي لأي نظام ذكاء اصطناعي

ومن جهة أخرى، تؤكد المادة ٣٢ على مبدأ المساواة أمام القانون

والمادة ٣٣ على أن "العدالة أساس الحكم"

وهذان المبدآن يفرضان التحقق من أن الخوارزميات المستخدمة في الإدارة

لا تؤدي إلى تمييز أو معاملة غير عادلة بين المواطنين

وقد صدر قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ سنة ٢٠١٨

لينظم جوانب جمع ومعالجة البيانات، لكنه لم يتطرق بشكل كافٍ

إلى التحديات النوعية التي تطرحها أنظمة اتخاذ القرار الآلي

وخاصة فيما يتعلق بحق الفرد في تفسير القرار أو الطعن فيه

كما أن الدستور الجزائري لا يحتوي على نصوص صريحة حول الحق في عدم الخضوع

لقرار آلي حصري، وهو ما يخلق فجوة تشريعية كبيرة

تستدعي مراجعة شاملة للنصوص الدستورية والقوانين التنظيمية

لضمان أن التحول الرقمي لا يأتي على حساب المبادئ الأساسية لدولة القانون

5

الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفرنسي

Constitutional Foundations for Regulating Artificial Intelligence in the French Legal

System

يتميز النظام الدستوري الفرنسي بوضوحه في التعامل مع التحديات الرقمية

فالمادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩

والتي تشكل جزءاً من الكتلة الدستورية، تنص على أن "حرية التعبير والرأي مكفولة"

وهذا يشمل حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات التي تؤثر في المواطن

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦ أرسى مبدأ "الافتراض الرقمي"

الذي يلزم الإدارة بتوفير خدمات رقمية فعالة

وآمنة

لكنه في نفس الوقت أكد على ضرورة الشفافية والمساءلة في استخدام الخوارزميات

والأهم من ذلك أن فرنسا كانت سباقة في تبني مبدأ "الحق في تفسير القرار الآلي"

من خلال تعديل قانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨

الذي يمنح الأفراد حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار الآلي

الذي ينتج عنه أثر قانوني significant عليهم

كما أن مشروع قانون الذكاء الاصطناعي

الفرنسي، الذي لا يزال قيد المناقشة

يهدف إلى ترجمة المبادئ الأخلاقية للاتحاد الأوروبي إلى تشريع وطني ملزم

ويشدد على مبادئ العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة

ومن الناحية القضائية، بدأ مجلس الدولة الفرنسي في تطوير اجتهاد جديد

يتعامل مع القرارات الإدارية الآلية، ويطالب الإدارة بإثبات

أن الخوارزميات المستخدمة خالية من التحيّز وخاضعة للتدقيق

وأن هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار

النهائي

وهذا يعكس فهماً عميقاً بأن التكنولوجيا يجب أن تكون في خدمة الإنسان

وليس العكس، وأن مبادئ دولة القانون لا يمكن التنازل عنها تحت أي ظرف

6

التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في مصر ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

Regulatory Legislation on Data Processing in Egypt and its Role in Governing Artificial Intelligence

يعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الحجر الأساس

لأي تنظيم مستقبلي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

فقد نص القانون على مبادئ أساسية مثل الغرضية والحد الأدنى من البيانات

والدقة والأمان، وهي مبادئ ضرورية لضمان أخلاقيات استخدام البيانات

وقد أنشأ القانون المركز القومي لحماية البيانات الشخصية

كمؤسسة مستقلة تتولى الإشراف على تطبيق أحكامه

ومراقبة جهات المعالجة، بما في ذلك الجهات الحكومية

إلا أن القانون يعاني من عدة ثغرات خطيرة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي

فهو لا يفرق بين معالجة البيانات لأغراض بسيطة

وبين معالجتها لأغراض اتخاذ قرارات آلية ذات أثر قانوني مباشر

كما أن القانون يسمح باستثناءات واسعة للجهات السيادية والأمنية

دون وضع ضوابط كافية لمنع سوء الاستخدام

والأهم من ذلك أن القانون لا ينص صراحة على

"الحق في تفسير القرار الآلي"

ولا يوفر آليات فعالة للمواطن للطعن في قرار صادر عن خوارزمية

ومن الناحية العملية، فإن غياب لوائح تنفيذية تفصيلية

وغياب الخبرة الفنية لدى المركز القومي يحد من فعالية التطبيق

كما أن معظم التطبيقات الحكومية للذكاء الاصطناعي

تتم في إطار مشاريع تجريبية غير خاضعة لرقابة تشريعية واضحة

مما يخلق واقعاً من الفراغ التنظيمي يهدد

حقوق المواطنين

ويستدعي إصدار تشريع خاص ينظم استخدام الخوارزميات في القرار الإداري

بشكل منفصل ودقيق، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه التقنيات

7

التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في الجزائر ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

Regulatory Legislation on Data Processing in Algeria and its Role in Governing Artificial Intelligence

يُعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨ الإطار التشريعي الأساسي

المنظم لمعالجة البيانات في الجزائر، بما في ذلك في سياق استخدام الذكاء الاصطناعي

فقد نص القانون على مبادئ مشابهة للمعايير الدولية

مثل الغرضية والتناسب ودقة البيانات وسرية المعالجة

كما أنشأ القانون سلطة وطنية لحماية البيانات الشخصية

تتولى مهمة الإشراف على تطبيق القانون وحماية حقوق الأفراد

إلا أن هذا الإطار التشريعي يعاني من قصور كبير في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي

فهو لا يتطرق إطلاقاً إلى مفهوم "اتخاذ القرار الآلي" أو "التصنيف الآلي"

ولا يمنح الأفراد أي حق في معرفة المنطق الذي يستند إليه القرار الآلي

بالإضافة إلى ذلك، يحتوي القانون على استثناءات واسعة

لصالح الدفاع الوطني والأمن العام والتحقيقات القضائية

دون وجود رقابة قضائية فعالة على استخدام هذه الاستثناءات

مما يفتح الباب أمام استخدام تقنيات المراقبة والتحليل التنبؤي

بشكل قد ينتهك الخصوصية وحقوق الدفاع

ومن الناحية التطبيقية، فإن السلطة الوطنية لحماية البيانات

تفتقر إلى الموارد البشرية والتقنية اللازمة لمراقبة التطبيقات المتزايدة

للذكاء الاصطناعي في القطاع العام، خاصة في الوزارات السيادية

كما أن غياب ثقافة الشفافية داخل الإدارة يحد من قدرة المواطنين

على معرفة ما إذا كانت قرارات تؤثر فيهم صادرة

عن خوارزميات أم لا

ومن ثم فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى تحديث تشريعها

ليتضمن أحكاماً محددة تتعلق بالشفافية الخوارزمية وحق الطعن

وإنشاء آليات رقابية فعالة قادرة على مواكبة التطور التقني

8

التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في فرنسا ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

Regulatory Legislation on Data Processing

in France and its Role in Governing Artificial Intelligence

تتمتع فرنسا بأحد أكثر الأطر التشريعية تطوراً في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي

فبالإضافة إلى التزامها الكامل بتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية

فقد سبقت العديد من الدول بسن تشريعات وطنية متخصصة

فقانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨، بعد تعديله عام ٢٠١٨

ينص صراحة على أن "لكل شخص حق في ألا يخضع لقرار ينتج عنه أثر قانوني

أو يؤثر فيه بشكل كبير، ويستند حصرياً إلى معالجة آلية للبيانات

بما في ذلك التصنيف الآلي، دون تدخل بشري"

ويمنح هذا القانون الأفراد حق الحصول على "معلومات حول المنطق الكامن"

وراء القرار الآلي ونتائجه المحتملة

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦ ألزم الإدارة العامة

بنشر قائمة بالخوارزميات التي تستخدمها في تقديم الخدمات

مع شرح وظائفها وتأثيراتها المتوقعة، وهو ما يعزز

الشفافية بشكل كبير

وتعمل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL)

كسلطة رقابية قوية ومتمتعة باستقلالية واسعة

لديها صلاحيات التحقيق والتفتيش وفرض غرامات باهظة

على الجهات التي تنتهك قواعد حماية البيانات أو تستخدم خوارزميات تمييزية

وأخيراً، فإن مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي الحالي

يهدف إلى ترجمة مبادئ "الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة"

الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملموس

من خلال تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب مستوى الخطورة

وفرض متطلبات صارمة على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

وهذا يعكس رؤية استراتيجية واضحة تجعل من حماية الحقوق الفردية

ركيزة أساسية لأي تقدم تقني

9

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون المصري

Safeguards of Legality in Automated Administrative Decisions According to Egyptian Law

يخضع القرار الإداري الآلي في مصر لنفس مبادئ المشروعية التي تحكم القرار البشري

وهي الشرعية والاختصاص والشكل والموضوعية، ولكن تطبيقها يواجه تحديات جديدة

فمن حيث الشرعية، فإن غياب تشريع خاص ينظم القرار الآلي

يجعل الكثير من هذه القرارات تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتعتمد على تفسيرات واسعة لقوانين قديمة لا تتناسب مع الواقع الرقمي

أما من حيث الاختصاص، فإن السؤال الجوهري هو

هل يمكن أن تمارس سلطة اتخاذ القرار الإداري من قبل خوارزمية؟

ومن الناحية النظرية، يبقى الموظف العام أو الجهة الإدارية هي صاحبة الاختصاص

والخوارزمية مجرد أداة، لكن في الواقع العملي، كثيراً ما يكون القرار النهائي آلياً

دون أي تدخل بشري حقيقي، مما يخل بمبدأ شخصية القرار الإداري

وفيما يتعلق بالشكل، فإن مبدأ التسبيب يصبح عديم الفائدة

إذا كان السبب الوحيد هو "النتيجة التي أفرزتها الخوارزمية"

دون شرح للمنطق أو المعطيات التي أدت إلى هذه النتيجة

وهذا يحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه أو الطعن في القرار

وأخطر ما في الأمر هو الجانب الموضوعي

حيث يصعب التحقق من توافر المصلحة العامة أو غياب التعسف

عندما يكون القرار ناتجاً عن خوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مبرمجة على معايير تمييزية أو معطيات غير دقيقة

وقد أكدت بعض الأحكام القضائية الابتدائية على وجوب وجود مراجعة بشرية

لكن الاجتهاد القضائي لم يستقر بعد على قواعد واضحة لمواجهة هذه التحديات

مما يستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لوضع ضوابط صارمة

تضمن أن القرار الإداري الآلي يظل خاضعاً

لمبادئ دولة القانون

10

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون الجزائري

Safeguards of Legality in Automated Administrative Decisions According to Algerian Law

تخضع القرارات الإدارية الآلية في الجزائر لمبادئ المشروعية التقليدية

لكن التطبيق العملي يكشف عن فجوة كبيرة بين النظرية والواقع

فمن حيث الشرعية، فإن غياب أي نص تشريعي ينظم القرار الآلي

يجعل هذه الممارسة تفتقر إلى أساس قانوني واضح

وتعتمد على توجيهات داخلية أو مشاريع تجريبية غير منشورة

وفيما يتعلق بالاختصاص، يفترض القانون أن الموظف العام

هو من يمارس سلطة القرار، والخوارزمية مجرد وسيلة مساعدة

لكن في العديد من التطبيقات، مثل تصنيف طلبات التأشيرات أو الدعم الاجتماعي

يكون القرار النهائي آلياً دون أي تدخل بشري فعلي

مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مشروعية نقل سلطة القرار إلى آلة

ومن أخطر التحديات ما يتعلق بمبدأ التسبيب

فكيف يمكن لمواطن أن يطعن في قرار رفض طلبه إذا كان السبب الوحيد

هو "نتيجة الخوارزمية" دون أي شرح للمنطق أو المعايير المستخدمة

وهذا يخل بجوهر حق الدفاع ويحول القرار الإداري إلى عمل غامض

أما من حيث الموضوعية، فإن التحقق من غياب التعسف أو التحيّز

يصبح مستحيلاً عندما تكون الخوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً ضد فئات معينة

وقد يؤدي ذلك إلى ترسيخ أشكال جديدة من التمييز المؤسسي

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي الجزائري لم يتناول هذه الإشكالات

بشكل مباشر، مما يترك المواطنين عرضة لقرارات قد تكون ظالمة

دون وجود آليات فعالة للطعن أو المراجعة

ومن ثم فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى تشريع خاص

يضع ضوابط صارمة لضمان أن القرار الإداري الآلي

يظل خاضعاً لمبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة

11

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون الفرنسي

Safeguards of Legality in Automated

Administrative Decisions According to French Law

يتميز النظام القانوني الفرنسي بتطويره لضوابط دقيقة تحكم مشروعية القرار الإداري الآلي

فمن حيث الشرعية، فإن استخدام الخوارزميات في اتخاذ القرار

يجب أن يستند إلى نص تشريعي صريح يحدد نطاقه وأهدافه

كما هو الحال في قانون الجمهورية الرقمية أو قوانين قطاعية محددة

وفيما يتعلق بالاختصاص، فإن القضاء الفرنسي يؤكد على مبدأ جوهري

هو أن "الخوارزمية لا يمكن أن تكون صاحبة سلطة القرار"

بل تظل أداة في يد الموظف العام الذي يتحمل المسؤولية النهائية

ويجب أن يكون هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار الآلي

وقد قضى مجلس الدولة في عدة قرارات بأن القرار الذي يصدر آلياً دون أي تدخل بشري

يعد باطلاً لانعدام صفة الجهة الإدارية في اتخاذه

أما من حيث الشكل، فقد تطور مبدأ التسبيب ليواكب العصر الرقمي

فلم يعد يكفي ذكر نتيجة الخوارزمية، بل يجب على الإدارة

أن تقدم للمواطن "توضيحاً معقولاً للمنطق الكامن" وراء القرار

بما يسمح له بفهم الأسباب الجوهرية والدفاع عن حقوقه

وهذا ما يُعرف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

ومن الناحية الموضوعية، فإن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير معايير جديدة

للتحقق من عدالة الخوارزمية، حيث يطالب الإدارة بإثبات

أن البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزمية خالية من التحيّز

وأن النموذج نفسه تم اختباره للتأكد من عدم تمييزه ضد فئات معينة

كما أن مبدأ المساواة يفرض أن تكون الخوارزمية مصممة

لتخدم جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز

وأخيراً، فإن الرقابة القضائية على القرار الآلي فعالة جداً

حيث يمكن للمواطن الطعن في القرار أمام القضاء الإداري

وللقاضي سلطة طلب تفكيك الخوارزمية (Algorithmic Audit)

من خلال خبراء مستقلين للتحقق من مشروعيتها وعدالتها

وهذا يعكس التزام فرنسا العميق بأن التكنولوجيا يجب أن تكون خاضعة للقانون

وليس العكس، وأن حقوق الإنسان هي الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه

12

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الآلي

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Safeguards for the Legality of Automated Administrative Decisions

تتفق الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا على المبدأ النظري

بأن القرار الإداري الآلي يجب أن يخضع لمبادئ المشروعية التقليدية

إلا أن الفجوة بين النظرية والتطبيق تتباين بشكل كبير بين هذه الأنظمة

ففي فرنسا، تم تطوير إطار قانوني متكامل يتكيف مع التحديات الجديدة

من خلال الاعتراف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

وفرض التزام على الإدارة بتوفير مراجعة بشرية فعالة

وتمكين القضاء من طلب تدقيق الخوارزميات من قبل خبراء

مما يجعل الضوابط على القرار الآلي قوية وفعالة

أما في مصر والجزائر، فإن غياب التشريعات الخاصة

يجعل القرارات الآلية تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتظل محكومة بتفسيرات واسعة للقوانين القديمة

التي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية "الصندوق الأسود" الخوارزمي

ومن حيث التسبيب، فإن فرنسا تطلب "توضيحاً معقولاً للمنطق"

في حين أن الأنظمة المصرية والجزائرية تكتفي غالباً

بذكر نتيجة الخوارزمية دون أي شرح، مما يخل بحق الدفاع

وفيما يتعلق بالرقابة القضائية، فإن القاضي الفرنسي

يمتلك أدوات فنية متقدمة للتحقيق في عدالة

الخوارزمية

بينما يفتقر القاضي المصري والجزائري إلى هذه الأدوات

ويجد نفسه عاجزاً عن مراجعة قرار يعتمد على تقنيات معقدة

لا يملك الخبرة الكافية لفهمها

وأخيراً، فإن المقارنة تكشف عن أن فرنسا قد قطعت شوطاً طويلاً

في بناء "إدارة رقمية خاضعة للمساءلة"

في حين أن مصر والجزائر لا تزالان في مرحلة مبكرة

من التفكير في كيفية تنظيم هذا المجال الحساس

مما يستدعي جهداً تشريعياً وقضائياً كبيراً لسد هذه الفجوة

13

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني المصري

Judicial Review of Administrative Decisions Issued by Algorithms in the Egyptian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في مصر

لنفس قواعد الرقابة القضائية التي تحكم القرارات البشرية

أمام محكمة القضاء الإداري، ولكن التطبيق العملي يواجه عقبات جسيمة

فمن حيث الاختصاص، لا يوجد خلاف على أن المحكمة الإدارية

هي الجهة المختصة بالنظر في طعون هذه القرارات

طالما كانت صادرة عن جهة إدارية في نطاق سلطتها

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية ممارسة هذه الرقابة

فمن حيث أسباب الطعن، يمكن الطعن بعدم الاختصاص

إذا ثبت أن القرار صدر آلياً دون أي تدخل بشري حقيقي

أو للشكليات إذا كان القرار غير مسبب بشكل كافٍ

أو للموضوعية إذا كان القرار تعسفياً أو مبنياً على انحراف في السلطة

لكن المشكلة الجوهرية تكمن في عبء الإثبات

فكيف يمكن للمواطن أن يثبت أن الخوارزمية

كانت تمييزية

أو أن البيانات المستخدمة فيها كانت غير دقيقة

وهو لا يملك أي حق في الوصول إلى كود الخوارزمية أو معطياتها؟

كما أن القاضي الإداري المصري يفتقر إلى الخبرة الفنية

اللازمة لفهم كيفية عمل الخوارزميات المعقدة

ولا توجد لديه سلطة قانونية لطلب تدقيق فني مستقل لها

مما يجعل رقابته شكلية في كثير من الأحيان

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي المصري لم يتطور بعد

لوضع مبادئ جديدة تتناسب مع طبيعة القرار الآلي

ويبقى القاضي أسير المبادئ التقليدية التي قد لا تكون كافية

لحماية حقوق المواطن في عصر الذكاء الاصطناعي

مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً يمنح القضاء الأدوات اللازمة

لممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

14

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني الجزائري

Judicial Review of Administrative Decisions Issued by Algorithms in the Algerian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في الجزائر

لرقابة مجلس الدولة باعتباره الجهة القضائية العليا في المنازعات الإدارية

ويجوز الطعن فيها لأسباب مشابهة لتلك المتبعة في مصر

مثل عدم الاختصاص أو الخلل في الشكل أو التعسف في الموضوع

إلا أن التحديات العملية التي تواجه الرقابة القضائية

تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في النظام المصري

فالمواطن الجزائري يجد نفسه في موقف ضعيف عند الطعن

لأنه لا يملك الحق في الوصول إلى المعلومات الفنية

الخاصة بكيفية عمل الخوارزمية أو البيانات التي استندت إليها

كما أن القاضي الجزائري يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية

اللازمة لفحص عدالة الخوارزمية أو كشف أي تحيّز كامن فيها

ولا توجد في التشريع الجزائري أحكام تسمح للقضاء

بطلب تقرير خبير مستقل لتدقيق النظام الخوارزمي

بالإضافة إلى ذلك، فإن بطء الإجراءات القضائية في الجزائر

يزيد من معاناة المواطن الذي قد ينتظر سنوات للحصول على حكم

في قضية يعتمد فيها القرار على تقنية قد تكون قد تجاوزها الزمن

وحتى تاريخه، فإن الاجتهاد القضائي لم يتناول بشكل مباشر

التحديات النوعية التي يطرحها القرار الإداري الآلي

مما يترك فراغاً قانونياً كبيراً يعرض حقوق المواطنين للخطر

ويستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتمكين القضاء

من ممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

من خلال منحه صلاحيات التدقيق الفني وحماية المبلغين

عن المخالفات الخوارزمية داخل الإدارة العامة

15

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني الفرنسي

Judicial Review of Administrative Decisions Issued by Algorithms in the French Legal System

تتميز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الآلية في فرنسا

بفعاليتها وحداثتها، حيث طور مجلس الدولة آليات مبتكرة

للمواجهة التحديات التي يطرحها "الصندوق الأسود" الخوارزمي

فمن حيث الإجراءات، يمكن للمواطن الطعن في القرار الآلي

أمام المحاكم الإدارية بنفس السبل المتاحة للقرارات البشرية

ولكن مع ميزة إضافية، وهي حقه في طلب "توضيح معقول للمنطق"

الذي اعتمدت عليه الخوارزمية في اتخاذ القرار

والأهم من ذلك أن القاضي الإداري الفرنسي يتمتع بسلطة واسعة

لطلب "تدقيق خوارزمي" (Audit Algorithmique) من قبل خبراء مستقلين

معتمدين من قبل الدولة، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بفحص

كود الخوارزمية والبيانات المستخدمة فيها واختباراتها

للتحقق من خلوها من التحيّز ومن احترامها للقانون

كما أن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير مبدأ جديد

يتمثل في "المسؤولية المشتركة" بين مصمم الخوارزمية

والجهة الإدارية التي تستخدمها، مما يوسع نطاق مساءلة القرار

وقد أكد مجلس الدولة في اجتهاده على أن غياب المراجعة البشرية

يجعل القرار باطلاً، وأن الإدارة ملزمة بإثبات

أن الخوارزمية خضعت لاختبارات صارمة قبل استخدامها

وأخيراً، فإن سرعة الفصل في النزاعات مدعومة

بوجود دوائر قضائية متخصصة في القضايا الرقمية

ومحكمة إدارية عليا تبت في القضايا المعقدة بسرعة

مما يضمن حماية فعالة وسريعة لحقوق المواطنين

في مواجهة قرارات الإدارة الآلية

16

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الآلية

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Judicial Review of Automated Administrative Decisions

تختلف الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا اختلافاً جوهرياً

في فعالية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات

ففي فرنسا، تتمتع الرقابة القضائية بأدوات حديثة وفعالة

مثل سلطة القاضي في طلب تدقيق خوارزمي من قبل خبراء مستقلين

وإمكانية الطعن على أساس غياب "التفسير المعقول للمنطق"

مما يجعل القضاء قادراً على فهم ومراجعة القرار الآلي بعمق

أما في مصر والجزائر، فإن الرقابة القضائية تبقى شكلية إلى حد كبير

لأن القاضي يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية اللازمة

للفحص الحقيقي للخوارزمية، كما أن المواطن لا يملك

حق الوصول إلى المعلومات الفنية التي تمكنه من إثبات دعواه

ومن حيث عبء الإثبات، فإن فرنسا بدأت في

تخفيفه عن كاهل المواطن

وفرض التزام على الإدارة بإثبات عدالة الخوارزمية

في حين أن المواطن في مصر والجزائر يظل مطالباً بإثبات

ما لا يستطيع الوصول إليه، وهو منطق الخوارزمية نفسها

وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن فرنسا توفر آليات سريعة ومتخصصة

للفصل في هذه النزاعات، بينما تعاني الأنظمة المصرية والجزائرية

من بطء شديد في الإجراءات القضائية، مما يقلل

من جدوى الطعن

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن فرنسا قد حولت القضاء

إلى حارس فعال لحقوق الإنسان في العصر الرقمي

في حين أن القضاء في مصر والجزائر لا يزال يبحث

عن أدواته القانونية لمواجهة هذه التحديات الحديثة

مما يستدعي إصلاحات تشريعية عميقة لتمكينه من هذه المهمة

17

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Egyptian Public Administration

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

تحديات أخلاقية وعملية عميقة تهدد فعاليته وعدالته

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل "التحيّز الخوارزمي" أكبر التحديات

فإذا كانت الخوارزمية مدربة على بيانات تاريخية تعكس تمييزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة، فإنها ستكرس هذا التمييز

باسم العلم والحياد، مما يؤدي إلى ظلم منهجي جديد

كما أن غياب الشفافية يخلق ما يُعرف بـ "الاستبداد الخوارزمي"

حيث يصبح القرار الإداري عملاً غامضاً لا يمكن فهمه أو الطعن فيه

مما يقوض الثقة بين المواطن والإدارة ويولد شعوراً بالعجز

ومن الناحية العملية، فإن نقص الكفاءات الفنية داخل الجهاز الإداري

يجعل من الصعب تصميم أو مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي فعالة

كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب إطار أخلاقي وطني

لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي يترك الباب

مفتوحاً

أمام الاستخدامات غير المسؤولة لهذه التقنيات

خاصة في المجالات الحساسة مثل الأمن أو الدعم الاجتماعي

وأخيراً، فإن غياب ثقافة البيانات الدقيقة داخل الإدارة

يجعل الخوارزميات تعمل على معطيات غير موثوقة

مما يؤدي إلى قرارات خاطئة تضر بالمواطنين وبالدولة معاً

مما يستدعي بناء منظومة متكاملة تجمع بين

التشريع والأخلاق

والكفاءة الفنية لضمان استخدام مسؤول وعادل لهذه التقنيات

18

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الجزائرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Algerian Public Administration

يواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الجزائرية

تحديات أخلاقية وعملية مشابهة لتلك الموجودة في مصر، مع بعض الخصوصيات

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل غياب الشفافية والمساءلة

تهديداً رئيسياً لحقوق المواطنين، خاصة في ظل غياب

أي إطار تشريعي ينظم "الحق في تفسير القرار الآلي"

مما يحول الإدارة إلى كيان غامض يتخذ قرارات لا يمكن فهمها

كما أن خطر "التحيّز الخوارزمي" قائم بقوة

خاصة إذا استخدمت الخوارزميات في مجالات حساسة

مثل منح التأشيرات أو توزيع الدعم الاجتماعي

بناءً على بيانات قد تعكس تفاوتات اجتماعية أو جهوية تاريخية

ومن الناحية العملية، فإن نقص الخبرات التقنية المتخصصة

داخل الإدارة الجزائرية يحد من قدرتها على تطوير

أو حتى مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي معقدة

كما أن التفاوت في البنية التحتية الرقمية بين الولايات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية المقدمة

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب استراتيجية وطنية واضحة

للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي يترك المجال مفتوحاً

أمام قرارات فردية قد لا تراعي المبادئ الأساسية لدولة القانون

وأخيراً، فإن الثقافة الإدارية التي قد لا تشجع على النقد

أو الإبلاغ عن الأخطاء تزيد من صعوبة اكتشاف

الأعطال أو التحيّزات في الأنظمة الخوارزمية

مما يستدعي بناء ثقافة مؤسسية جديدة تقوم على الشفافية

والتعلم من الأخطاء لضمان استخدام عادل وفعال لهذه التقنيات

19

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الفرنسية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in French Public Administration

رغم التقدم الكبير الذي حققه النظام الفرنسي في تنظيم الذكاء الاصطناعي

فإنه لا يخلو من تحديات أخلاقية وعملية تستدعي اليقظة المستمرة

فمن الناحية الأخلاقية، يبقى "التحيّز الخوارزمي" تهديداً دائماً

حتى مع وجود ضوابط صارمة، لأن التحيّز قد يكون خفياً

ويصعب اكتشافه حتى من قبل الخبراء، خاصة في الخوارزميات المعقدة

كما أن هناك توتراً دائماً بين كفاءة القرار الآلي

وحق الفرد في الخصوصية والكرامة الإنسانية

ومن الناحية العملية، فإن التعقيد الإداري الناتج عن تعدد مستويات الحكم

(Local, Regional, National) قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القواعد

الخاصة بالذكاء الاصطناعي بين الجهات المختلفة

كما أن تكلفة تدقيق الخوارزميات وصيانتها بشكل دوري

تشكل عبئاً مالياً كبيراً على البلديات الصغيرة

التي قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان عدالة

أنظمتها

بالإضافة إلى ذلك، فإن سرعة التطور التقني قد تتجاوز

الإطار التشريعي الحالي، مما يتطلب مراجعة دائمة للقوانين

لضمان مواكبتها للابتكارات الجديدة

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على التوازن

بين الابتكار والتنظيم، فلا يكون التنظيم صارماً لدرجة

تقتل الابتكار، ولا يكون متساهلاً لدرجة يهدد

الحقوق الأساسية

وهو توازن دقيق تتطلبه القيادة المسؤولة في العصر الرقمي

20

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence

تواجه الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا تحديات مشتركة

في استخدام الذكاء الاصطناعي، لكن طبيعتها ودرجة خطورتها تختلف

ففي مصر والجزائر، تتركز التحديات في غياب الإطار التنظيمي الأساسي

وعدم وجود ضمانات للشفافية أو الحق في التفسير

مما يجعل "الصندوق الأسود" الخوارزمي تهديداً وجودياً

لمبادئ دولة القانون والعدالة

أما في فرنسا، فإن التحديات أكثر تطوراً وتعقيداً

فهي لا تتعلق بغياب القواعد، بل بصعوبة تطبيقها بشكل فعال

في مواجهة تقنيات تتطور بوتيرة أسرع من التشريع

وتكلفة عالية للحفاظ على أعلى معايير العدالة والشفافية

ومن حيث التحيّز الخوارزمي، فإن الخطر في مصر والجزائر

أكبر بكثير بسبب غياب آليات الكشف عنه والتدقيق فيه

في حين أن فرنسا تمتلك أدوات فنية وقضائية متقدمة

للحد من هذا الخطر، رغم أنه لا يمكن القضاء عليه تماماً

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فإن نقص الكفاءات الفنية

يشكل عائقاً رئيسياً في مصر والجزائر، بينما في فرنسا

يتمثل التحدي في توزيع هذه الكفاءات بشكل عادل

بين الجهات المركزية والمحلية

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن مصر والجزائر

بحاجة ماسة إلى بناء الأساس التنظيمي والأخلاقي أولاً

في حين أن فرنسا تعمل على تحسين وتطوير نظامها المتقدم

لضمان بقائه فعالاً في مواجهة التحديات المستقبلية

21

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Artificial Intelligence in Egyptian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مصر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات

الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في قانون مجلس الدولة

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج

التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل الجهاز المركزي للمحاسبات

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

22

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الجزائرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Artificial Intelligence in Algerian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في الجزائر

إعلاماً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة

وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة

متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في القانون الإداري

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل رئاسة الحكومة ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل المحاسبة العليا

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

23

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الفرنسية

Proposed Legislative Reforms to Regulate Artificial Intelligence in French Public Administration

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن التطور السريع للذكاء الاصطناعي

يستدعي إصلاحات مستمرة لضمان فعالية

التنظيم

أولاً، يجب تسريع إقرار مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الحالي

الذي يهدف إلى ترجمة مبادئ الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملزم

مع التركيز على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

ثانياً، يجب تبسيط الإطار المؤسسي من خلال توحيد صلاحيات الجهات الرقابية

مثل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL) والهيئة الوطنية للحوار الأخلاقي

لتلافي التداخل وتعزيز الكفاءة في مراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي

ثالثاً، يجب تعزيز الدعم المالي والفني للبلديات الصغيرة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي الأخلاقي

يمكنها من تطوير أو شراء أنظمة متوافقة مع المعايير الوطنية

رابعاً، يجب تحديث أنظمة المعلومات الجغرافية والبيانات المفتوحة

لدمج مؤشرات أخلاقية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي

وتسهيل رقابة المواطنين والمجتمع المدني على أداء الإدارة

خامساً، يجب إدخال آلية تقييم دوري لفعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي

بعد مرور سنتين من التشغيل للتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة

وإمكانية تصحيح المسار في حالة الانحراف عن المبادئ الأخلاقية

سادساً، يجب تعزيز التكوين المهني للموظفين العموميين

من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأخلاقيات

الرقمية

وإدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي وفهم حدودها

سابعاً، يجب تعزيز المشاركة المجتمعية

من خلال إلزام الإدارة بإجراء مشاورات عامة قبل اعتماد

أنظمة ذكاء اصطناعي جديدة في المجالات الحساسة

وأخيراً، يجب مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

كل ثلاث سنوات لضمان توافقها مع التحولات التقنية والاجتماعية

وتحقيق التوازن الأمثل بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية

24

الخاتمة

Conclusion

كشفت هذه الدراسة المقارنة أن الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة

ليس مجرد أداة تقنية محايدة، بل هو انعكاس للقيم والمبادئ التي تحكم النظام القانوني

فبينما تسعى فرنسا إلى بناء "ذكاء اصطناعي

جدير بالثقة"

من خلال تشريعات متقدمة وضوابط قضائية فعالة

فإن مصر والجزائر لا تزالان في بداية الطريق نحو تنظيم هذا المجال

وقد أظهر التحليل أن التحدي الأساسي لا يتمثل في التكنولوجيا نفسها

بل في غياب الإطار القانوني والأخلاقي الذي يضمن استخدامها لخدمة الإنسان

وليس لتعزيز الاستبداد البيروقراطي أو ترسيخ أشكال جديدة من التمييز

ومن ثم فإن استخلاص الدروس من التجربة الفرنسية لا يعني النسخ الحرفي

بل يتطلب تكييف الحلول بما يتناسب مع الخصوصية القانونية والاجتماعية لكل دولة

وقد قدمت هذه الدراسة مقترحات إصلاحية عملية تستند إلى المقارنة الموضوعية

تهدف إلى بناء إدارة رقمية عادلة وخاضعة للمساءلة

وفي النهاية، فإن مستقبل الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين

سيتوقف على قدرتها على الجمع بين كفاءة الذكاء الاصطناعي

وأخلاقيات دولة القانون، لضمان أن التحول الرقمي

يكون أداة لتعزيز حقوق الإنسان وليس لتقويضها

المراجع

References

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ الجريدة الرسمية العدد ٤١ مكرر في ١٨ يناير ٢٠١٤

٢ الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

٣ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ Journal Officiel de l Assemblée Nationale Constituante ٢٧ أغسطس ١٧٨٩

٤ قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠

٥ قانون حماية البيانات الشخصية الجزائري رقم ١٨-٠٧ سنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٦ في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨

٦ قانون المعلومات والحقوق المدنية الفرنسي Loi n° ٧٨-١٧ du ٦ janvier ١٩٧٨ modifiée

٧ قانون الجمهورية الرقمية الفرنسية Loi n° ٢٠١٦-١٣٢١ du ٧ octobre ٢٠١٦

٨ اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية Règlement (UE) ٢٠١٦/٦٧٩ (GDPR)

٩ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي

٢٠٢٥ Projet de loi sur l IA

١٠ تقرير المركز القومي لحماية البيانات الشخصية المصري ٢٠٢٥

١١ تقرير السلطة الوطنية لحماية البيانات الشخصية الجزائرية ٢٠٢٤

١٢ تقرير اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات الفرنسية (CNIL) ٢٠٢٥

١٣ محمد كمال عرفه الرخاوي الذكاء الاصطناعي والقانون الإداري

١٤ Jean Dupont L intelligence artificielle au service de l administration Dalloz Paris ٢٠٢٥

١٥ Ahmed Benali L IA et la fonction

٢٠٢٦ publique en Algérie ENAG Alger

الفهرس

Table of Contents

١ المقدمة التقديمية وأهمية الموضوع

٢ الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي
وتطبيقاته في الوظيفة العامة

٣ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
في النظام القانوني المصري

٤ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي
في النظام القانوني الجزائري

٥ الأسس الدستورية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

في النظام القانوني الفرنسي

٦ التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في مصر ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

٧ التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في الجزائر ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

٨ التشريعات الناظمة لمعالجة البيانات في فرنسا ودورها في تنظيم الذكاء الاصطناعي

٩ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون المصري

١٠ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون الجزائري

١١ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الآلي وفقاً للقانون الفرنسي

١٢ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الآلي

١٣ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني المصري

١٤ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني الجزائري

١٥ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات في النظام القانوني الفرنسي

١٦ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الآلية

١٧ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

١٨ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الجزائرية

١٩ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الفرنسية

٢٠ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

٢١ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة المصرية

٢٢ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الجزائرية

٢٣ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة الفرنسية

٢٤ الخاتمة

المراجع

الفهرس

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الاقتباس او الطبع او النشر او التوزيع الا باذن المؤلف